بسم الله الرحمن الرحيم

سيرة ذاتية مختصرة

الاسم: هايل عبد المولى ابراهيم طشطوش

تاريخ الميلاد: 10 /1966/7

هاتف خلوي : 00962777411815

البريد الالكتروني : haye1966@gmail.com

الجنسية : اردني

دور المشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية – رؤية اقتصادية إسلامية

المبحث الأول

التعريف والمميزات

المطلب الأول: تعريف المشروعات الصغيرة وتحديد مفهومها:

تشير الأدبيات الاقتصادية إلى عدم وجود اتفاق بين الباحثين والمختصين والدارسين حول مفهوم محدد للمشروع الصغير ويمكن ان يكون السبب هو اختلاف المعايير المعتمدة من الجهات المختصة لتحديد ماهيّة المشروع الصغير، إضافة إلى اختلاف الظروف والأوضاع الاقتصادية لكل بلد عن الأخر ودرجة التقدم الاقتصادي ومستوى معيشة الأفراد، إضافة إلى مدى التقدم في استخدام التكنولوجيا في الصناعة، فقد أشارت إحدى الدراسات الصادرة عن معهد ولاية جورجيا بأن هناك أكثر من (55) تعريفاً للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في (75) دولة([1])، لذلك فقد ووجدت اتجاهات مختلفة في تصنيف المشروعات الصغيرة وتحديد مفهومها يمكننا أن نعرض منها ما يلي([2]):

– تعريف البنك الدولي للمشروع الصغير فهو: ذلك المشروع الذي يستخدم اقل من (50) عاملا في الدول النامية وإجمالي أصول ومبيعات الواحد منها ثلاثة ملايين دولار،،واقل من (500) عاملا في الدول الصناعية المتقدمة " ([3]). ويعتبر المشاريع المتناهية الصغر حتى عشرة عمال ومبيعاتها الإجمالية السنوية حتى 100 ألف دولار، وإجمالي أصولها حتى عشرة آلاف دولار، بينما المشاريع المتوسطة حتى 300 عامل واجمالي أصولها ومبيعاتها حتى عشرة ملايين دولار.

([1]) المحروق، ماهر حسن و مقابله ،أيهاب ، **المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتها ،على الموقع الالكتروني** : WWW.aabfs.org ،أيار 2006.

([2]) التميمي ،ارشد فؤاد مجيد ،**مدى مساهمة المشروعات الصغيرة في اتساع وعمق الاقتصاد الأردني** ،مجلد مؤتمر الاقتصاد السابع ،جامعة اليرموك ،2007 ،ص327.

([3]) حداد ،مناور ،الخطيب،حازم، **دور المشروعات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأردن** ، مجلة اربد للبحوث والدراسات ،المجلد 9 ،العدد الأول، 2005 ،ص120.

– أيضا:الموقع الالكتروني للبنك الدولي www.world.bank.org.

- **منظمة العمل الدولية** فقد عرفتها بأنها وحدات صغيرة الحجم تنتج وتوزع سلعا وخدمات، وتتألف من منتجين مستقلين يعملون لحسابهم الخاص في المناطق الحضرية من البلدان النامية، وبعضها يعتمد على العمل من داخل العائلة وبعضها الآخر قد يستأجر عمالا وحرفيين ومعظمها يعمل برأس مال ثابت صغير أو ربما بدون رأس مال ثابت.

المطلب الثاني

خصائص ومميزات المشروعات الصغيرة

إن لهذه المشروعات دور لا يستهان به في بناء الاقتصاد الوطني، وتظهر أهميتها من خلال استغلال الطاقات والإمكانيات وتطوير الخبرات والمهارات كونها تعتبر أحد أهم روافد العملية التنموية. وعلى الرغم من الجدل القائم حول قدم أو حداثة الصناعات الصغيرة والمتوسطة، فقد تبين أن هذه الصناعات قديمة لأنها كانت النواة والبداية لحركة التصنيع، فعلى سبيل المثال إن شركة (بينيتون) للألبسة (United Colors of Benetton)، بدأ صاحبها بالعمل على ماكينة خياطة واحدة في مدخل العمارة التي يسكنها وكان يجمع بواقي القماش من المصنع ويحيكها على شكل ملابس جاهزة، ومن الأمثلة المهمة في هذا الإطار أيضا، أن شركة فورد للسيارات كان صاحبها يعمل ميكانيكيا في ورشة صغيرة للحدادة وصنع أول سيارة في تلك الورشة، وكذلك فأنة (جيلمان) مؤسس شركة الأطلسي والباسفيك للشاي كان يبيع الشاي في محل مصنوع من جلود الحيوانات، وكذلك الحال (رونالد دوغلاس) صاحب شركة طائرات انطلق في عملة من غرفة صغيرة استأجرها خلف دكان حلاق بألف دولار،...الخ والأمثلة كثيرة في هذا الإطار([4]) وهي كذلك جديدة من حيث استحواذها على الاهتمام الأكبر من جانب المهتمين بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية والتنموية، وعلى الرغم من هذا التباين في ترتيب الأولوية التي تتمتع بها الصناعات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنها تستحوذ على خصائص معينة تميزها عن غيرها من الصناعات، وهي كما يلي([5]):

1. **مالك المنشأة هو مديرها(الملكية الفردية)**: إذ يتولى العمليات الإدارية والفنية، وهذه الصفة غالبة على هذه المشروعات كونها ذات طابع أسري في أغلب الأحيان.
2. **انخفاض حجم رأس المال اللازم لإنشاء المشروعات الصغيرة** وذلك في ظل تدني حجم المدخرات لهؤلاء المستثمرين في المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

---

[4] . حسن، توفيق عبد الرحيم يوسف، **إدارة الأعمال التجارية الصغيرة**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2002،ص31.

[5] . المحروق ،ماهر حسن ،المقابلة ،إيهاب، **المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتها**، على الموقع الالكتروني : WWW.aabfs.org مصدر سابق.

3. **الاعتماد على الموارد المحلية الأولية:** تعتمد المشروعات الصغيرة على المواد الخام الأولية الموجودة في البيئة المحيطة وذلك بسبب عدم قدرتها على الاستيراد.
4. **سهولة التأسيس،** حيث أن تدني رأس المال يزيد من إقبال من يتصفون بتدني مدخراتهم على مثل هذه المشروعات نظراً لانخفاض كلفتها مقارنة مع المشروعات الكبيرة.
5. **غير الرسمية** (**In formalization**): يغلب على أنشطة الأعمال الصغيرة الصبغة غير الرسمية وذلك بسبب قلة عدد العمال وصغر حجم المشروع، وكذلك بسبب قرب العاملين من بعضهم البعض ومعرفتهم لبعضهم حيث تشير الإحصاءات إلى أن 69% من المشروعات الصغيرة يعمل بها أقرباء لأصحاب تلك المشروعات.([6])
6. **المركزية:** تتسم المشروعات الصغيرة بالمركزية في أعمالها حيث يقوم مالك المشروع نفسه أو بمساعدة بعض المساعدين بتأدية النشاطات المختلفة في المشروع.([7])
7. **عدم الاهتمام الكبير في جوانب البحث والتطوير** حيث أن هذه المشروعات في الغالب لا تستخدم تقنيات معقدة وذلك لأن البحث والتطوير يحتاج إلى أموال وخبرات للقيام به وهذه الأموال لا تتوافر لدى مثل هذه المشروعات([8]).
8. **الارتقاء بمستويات الادخار والاستثمار على اعتبار أنها مصدراً جيداً للإدخارات الخاصة** وتعبئة رؤوس الأموال.
9. **المرونة** والمقدرة على الانتشار نظراً لقدرتها على التكيف مع مختلف الظروف من جانب مما يساعد على توزيع عادل للدخل والثروة وتحقيق التوازن الجغرافي والإقليمي للتنمية.
10. **صناعات تابعه ومكملة** (Subcontractors) لقد برزت هذه الميزة حديثا وخاصة بعد سيادة العولمة والمنظمات العابرة للقارات ، حيث تتميز المشروعات الصغيرة بمساندتها للمشروعات الكبيرة ، وكذلك فأنها مغذية لها لدرجة أنها أصبحت لا تستطيع الاستغناء عنها ، وذلك لما تمتاز به من قدرة على التكيف مع الظروف والأوضاع الطارئه ([9]).
11. **قدرة المشاريع الصغيرة، على تلبي احتياجات مختلفة ومتباينة للمستهلكين سواءً على صعيد المنتوجات او الخدمات.**

([6]) السالم ،مؤيد سعيد، **التكامل بين التخطيط الاستراتيجي والممارسات الخاصة ،مؤتمر إدارة الموارد البشرية وتحديات القرن الجديد** ،جامعة اليرموك ،اربد ،الأردن ، 18 -20 –تموز 2000 ،ص63.

([7]) عبيد ،عاطف ،والشريف ،علي ، **نظريات في التنظيم والإدارة** ، الدار الجامعية ،بيروت ، 1988 ، ص 65.

([8]) النجار ،فايز جمعه صالح ،العلي ،عبد الستار محمد : **الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة** ص69.

([9]) النسور،،إياد عبد الفتاح علي ،**دور المؤسسات التمويلية الحكومية في تنمية المشروعات الصغيرة في الأردن** ،رسالة ماجستير غير منشورة ،قسم الاقتصاد الجامعة الأردنية ،عمان ، 1999،ص2

13. **مشروعات عائليه الإنتاج:** لقد دلت الإحصاءات ان 90% من المشاريع التجارية في العالم هي صغيرة وحوالي 80% من هذه المشاريع هي عائلية بالأساس.

15. **صعوبة العمليات التسويقية والتوزيعية**، نظراً لارتفاع كلفة هذه العمليات، وعدم قدرتها على تحمل مثل هذه التكاليف.

16. **تكلفة خلق فرص العمل فيها متدنية** مقارنة بتكلفتها في الصناعات الكبيرة لذا فهي تلعب دورا كبيرا في تخفيف حدة البطالة من خلال فرص العمل التي توفرها والتي تستوعب مختلف الشرائح في المجتمع مما يكسبها صفة الاتساع في التأثير على الاقتصاد الوطني حيث تشير التقديرات إلى أن تكلفة فرصة العمل الدائمة في الصناعات الكبيرة تتكلف حوالي 15 ألف دولار، في حين أنه في المنشآت الصغيرة تتكلف بين 900 – 3000 دولار([10]) .

يلاحظ مما تقدم أن خصائص المشروعات الصغيرة والمتوسطة منها ما هو سلبي ومنها ما هو ايجابي، غير أن الجوانب السلبية في هذه المشروعات لا ترجع إليها مباشرة بقدر ما هي مرتبطة بالمشكلات التي تواجهها.

المبحث الثاني

دور المشروعات الصغيرة في تنمية الاقتصاديات الوطنية

على الرغم مما تواجهه المشروعات الصغيرة من تحديات ضخمة وخاصة في عصر العولمة وعصر التقنيات المعقدة وعصر الرأسمالية والعولمة التي تعتمد على المنافسة ونظام السوق المفتوح، إلا أنها بقيت تحتل الأهمية الأولى في الاقتصاديات الوطنية كونها المحرك الرئيسي والمصدر التقليدي لنمو وتطور الاقتصاد، وما زالت احد أهم روافد العملية الاقتصادية والاجتماعية في اقتصاديات الدول بشكل عام والدول النامية بشكل خاص، بل أن بعض الدارسين والباحثين اعتبرها العمود الفقري لأي اقتصاد وطني، وخاصة بعد أن شهد هذا القطاع انتشاراً واسعاً في مختلف أرجاء العالم خلال السنوات الأخيرة وأصبحت تشكل نسبة كبيرة من الاقتصاد الوطني، ومما يدل على أهميتها في الاقتصاديات الوطنية سواء كانت اقتصاديات نامية أم متقدمه هو هذه الإحصائية التي تؤكد مدى اتساع حجم المشروعات الصغيرة، فعلى سبيل المثال: انه من بين 21 مليون مشروع في الولايات المتحدة الأميركية هنالك ما يقارب 20.5 مليون مشروع صغير بحيث تشكل ما نسبته 98% من أجمالي المشروعات الأمريكية وبنسبة 42% من مجمل مبيعات الأعمال وتساهم في خلق 58% من أجمالي فرص العمل المتاحة في أمريكا، بالإضافة إلى أنها تؤثر بشكل مباشر او غير مباشر في حياة أكثر من مليون مواطن أميركي، وفي كندا تساهم في توفير 33% من فرص العمل، وفي اليابان 55،7%، والفلبين 74% ،

[10] محمد عبد الحميد، **المنشات الصغيرة والمتوسطة في مواجهه التحديات التمويلية**، ندوة الرياض، 2002، ص 10

واندونيسيا 88% وكوريا الجنوبية 65% ، وغانا 85% ، الهند 78% ، تنزانيا، 63% ، وكوريا 35% من فرص العمل فيها ([11]) ، كذلك فأن المشروعات الصغيرة تساهم بحوالي 46% من الناتج المحلي العالمي ، و 80 % من حجم المشروعات العلمية الكلي ،كما تستحوذ على 35% من الصناعات اليدوية في العالم ، وللدلالة على أهمية المشروعات الصغيرة فقد أعلنت الأمم المتحدة عام 2005 بأنه " السنة الدولية للمشروعات الصغيرة " ([12]) ، وتشير بعض الإحصائيات إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمثل نحو 90% من إجمالي الشركات فى معظم اقتصاديات العالم،كما تسهم هذه المشروعات بحوالى 46% من الناتج المحلى العالمي،كما أنها توفر ما بين 40% – 80% من إجمالي فرص العمل،وتساهم بنسبة كبيرة فى الناتج المحلى للعديد من الدول ،فعلى سبيل المثال تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بنحو 85% ، 51% من اجمالى الناتج المحلى فى كل من انجلترا والولايات المتحدة الأمريكية على التوالي .

وتلعب المشروعات الصغيرة دورا كبيرا في مواجهة مشكلة البطالة حيث تستخدم الصناعات الصغيرة فنوناً إنتاجية بسيطة نسبياً تتميّز بارتفاع كثافة العمل، وهي تعمل على خلق فرص عمل تمتص جزءاً من البطالة وتعمل في ذات الوقت على الحد من الطلب المتزايد على الوظائف الحكومية؛ مما يساعد الدول التي تعانى من وفرة العمل وندرة رأس المال على مواجهة مشكلة البطالة دون تكبّد تكاليف رأسمالية عالية، وتوفر هذه المشروعات فرصاً عديدة للعمل لبعض الفئات، وبصفة خاصة الإناث والشباب والنازحين من المناطق الريفية غير المؤهّلين بعد للانضمام إلى المشروعات الكبيرة والقطاع المُنظّم بصفة عامة. وقد فطنت الدول المتقدمة إلى أهمية الصناعات الصغيرة فقد أصبحت الصناعات الصغيرة اليابانية تستوعب حوالي 84 % من العمالة اليابانية الصناعية وتساهم بحوالي 52% من إجمالي قيمة الإنتاج الصناعي الياباني وفي إيطاليا 2 مليون و300 ألف مشروع فردي صغير..! وفي أمريكا... وفرت الصناعات الصغيرة والمتوسطة بالولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة من 1992 وحتى عام 1998أكثر من 15 مليون فرصة عمل، مما خفف من حدة البطالة وآثارها السيئة، وأن المشاريع الصغيرة تستوعب 70% من قوة العمل الأمريكية. وفي دراسة عن دول الاتحاد الأوربي في عام 1998، تبين أن الصناعات الصغيرة والمتوسطة توفر حوالي 70 % من فرص العمل بدول الاتحاد.([13]) وتشكل

([11]) Brain Wilson ,**The Small Business Hand Book** ,Basill black well inc ,New York .USA. 1986,p101.

– إحصائيات إدارة المشروعات الصغيرة الأميركية (USSBA) ، مجلة American Economic Review على الموقع الالكتروني : www.aeaweb.org/aer.

– أيضا:العطية، ماجدة، **إدارة المشروعات الصغيرة**، دار المسيرة، عمان، 2004، ص 24.

– أيضا: عفانة، جهاد، أبو عبد، قاسم، **إدارة المشاريع الصغيرة**، دار اليازوري عمان، 2004، ص 11 -21.

– حسن، توفيق عبد الرحيم يوسف، **إدارة الأعمال التجارية الصغيرة**، مصدر سابق، ص23.

([12]) تقرير التنمية البشرية لعام 2005،2006.

[13] . عبد الباقي، صابر احمد، **المشروعات الصغيرة وأثرها في القضاء على البطالة**، بحث منشور في جامعة المنيا، مصر.

المنشآت الصغيرة جزءاً كبيراً من الاقتصاد القومي لغالبية الدول، حيث بلغت على سبيل المثال نسبة 90% من المنشآت الاقتصادية في السوق السعودي وتساهم هذه المشاريع تساهم بـ 28% من إجمالي الناتج المحلي في المملكة العربية السعودية. ونسبة 96% في جمهورية مصر العربية، ونسبة 97% في الهند، ونسبة 90% في أمريكا، وما بين 85 – 90% في أوروبا، ونسبة 71% في اليابان([14]).

ويحتل قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة مكانة متميزة ضمن أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية ، ويتوقع لهذه المشروعات أن تكون قاطرة للنمو الاقتصادي في هذه الدول خلال العقود القادمة،وأن تساهم في توفير العديد من فرص العمل اللازمة للزيادة السكانية المطردة، حيث يتنامى دور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق الوظائف لمقابلة احتياجات الدول العربية باستحداث 100 مليون فرصة عمل فيها خلال العشرين سنة القادمة، ومكافحة البطالة في الدول العربية التي تقدر معدلاتها بنحو 24%،وترتفع التقديرات في بعض الدول إلى 32.% وكذلك فقد حظيت بالاهتمام من قبل الدول العربية حيث تم إنشاء الاتحاد العربي للمنشآت الصغيرة ويتبع مجلس الوحدة الاقتصادية العربية – جامعه الدول العربية.([15]) وقد بلغ من اهتمام الدول العربية بهذه الصناعات أن شكلت مؤسسات متخصصة للإشراف عليها وتنميتها ضمن نشاط المؤسسات الصغرى، من بينها وكالة الترويج للصناعة في تونس، والوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغرى والمتوسطة في الجزائر، وغيرها، ووكالة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المغرب.

وبهذا يمكن القول أن لهذا القطاع دلالات أوسع مما يمكن للتعريفات أن تحددها، دلالات ترتقي إلى مستوى الدور والوظيفة التي يمكن لهذا القطاع أن يلعبها في المجتمع وفي العملية التنموية ، ولعل من بين ابرز الأدوار التي يمكن أن يلعبها هذا القطاع داخل المجتمع ، ذلك الذي أكد عليه التقرير السادس الصادر عن "مكتب العمل الدولي" في جنيف في دورته رقم 72 لعام 1986، حيث جاء فيه :(أن المشاريع الصغيرة تعتبر أول حلقة في سلسلة التقدم الاجتماعي والاقتصادي الطويلة ... وأنها تعمل على حفز التغيير الاجتماعي التدريجي والسلمي...)([16]).

إذاً لم يعد الحديث عن أهمية الصناعات الصغيرة ينبثق فقط من استجابتها للمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية، التي تعاني منها البيئة القائمة والتي تتمثل في نقص رأس المال والخبرات المطلوبة قياسا بحاجة الصناعات الكبيرة، بل وتبدو أيضا من انسجامها مع التغيرات الجديدة في الواقع الاقتصادي العالمي الذي رجح كفة النشاطات ذات الطبيعة الديناميكية والتي تتسم بقابليتها السريعة على الاستجابة وفق

---

[14] شبلاق، عماد، **المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مدينة الرياض بين الضمور والاستمرار**، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة واقع ومشكلات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها، الرياض 28 – 29 ديسمبر 2002، ص 2.

[15] . للمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى الموقع الالكتروني لكلية الاقتصاد –جامعة حلب.

([16]) مكتب العمل الدولي ،**التقرير السادس** ،الدورة 72، جنيف ،1986.

ما يقتضيه السوق، وحركة الإبداع التكنولوجي السريع، فتقليديا ارتبطت هذه الصناعات بالبلدان الفقيرة لأنها تلبي احتياجاتها الاقتصادية بحكم علاقاتها مع الطبقات الفقيرة ودورها في معالجة البطالة واعتمادها على المواد الخام المحلية فضلا عن مساهمتها في إشباع السوق المحلية إضافة إلى حاجتها القليلة إلى رأس المال لاسيما من العملات الأجنبية.

لقد تغيرت النظرة إلى هذا النوع من المشروعات، فقد أكدت معظم البحوث الميدانية والتقارير الرسمية في كثير من الدول على أهمية الدور الذي تلعبه الصناعات الصغيرة في الاقتصاد القومي وأدركت ذلك كثير من الدول مثل مصر، لبنان، الأردن والعديد من دول جنوب شرق أسيا إضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وقد حققت البلدان التي امتلكت عدد كبير من الشركات الصغيرة مثل ايطاليا وتايوان وهونج كونج نموا اقتصاديا أسرع من جاراتها التي امتلكت شركات كبيرة، ويمكن هنا الإشارة إلى أهمية هذه الصناعات بما ذكره (فريدمان)، إذ فسر جوهر المعجزة اليابانية بدور المؤسسات الصغيرة بكل ما تتمتع به من مرونة وديناميكية وليس بفعل عمل الشركات المتحدة العملاقة، ومن المؤشرات الدالة على أهمية المشروعات الصغيرة في الاقتصاديات الوطنية هو ذلك المؤتمر الذي عقد في البيت الأبيض عام 1980 لتحديد ماهية المشروعات الصغيرة، حيث شارك فية العديد من أصحاب القرار والاقتصاديين والباحثين ورجال الأعمال، وقد كان هذا المؤتمر مؤشرا على أهمية هذا القطاع في التنمية الاقتصادية في كافة الدول على اختلاف أنظمتها الاقتصادية، وقد اجمع المؤتمرون على أن كل مشروع يعمل به اقل من 500 عامل هو مشروع صغير في الاقتصاد الأميركي.([17])

إن الدور الذي تلعبه الصناعات الصغيرة في الاقتصاديات الوطنية إضافة لما سبق يمكن أن يتضح من خلال الحقيقتين التاليتين:

– الأولى: وتتمثل في أهمية هذه الصناعات بتعزيز استمرار المنافسة والتي تنعكس أثارها في السوق وتحسين نوعية المنتج إضافة إلى تحديد أساليب الإنتاج، ومن اجل ذلك أقامت الحكومة الأمريكية، مثلا هيئة حكومية باسم إدارة المشروعات الصغيرة وتم تأليف لجنة البيت الأبيض للمشروعات الصغيرة ولجنتين دائمتين في الكونغرس تهتمان بالصناعات الصغيرة.

– أما الحقيقة الأخرى: فتتحدد في دور هذه الصناعات بالتجديد إذ ينظر للصناعات على أنها أساس الأفكار الجديدة، مثلا في الولايات المتحدة فقد كانت –خلال أكثر من خمسة وعشرين سنة الماضية– أكثر من ثلث الأفكار والإبداعات الجديدة إلى الأفراد وأكثر من الربع للشركات الصغيرة.

كما أن المشروعات الصغيرة التي يديرها أصحابها تتعرض للتجديد والتحديث أكثر من المؤسسات الكبيرة، إذ يجد الأفراد في ذلك حوافز تدفعهم مباشرة للعمل إضافة لذلك فان المشروعات الكبيرة بينما هي تركز في إنتاجها على السلع التي يتسم جلها بالاستمرار ويمكن التنبؤ به، فان المشروعات الصغيرة

([17]) حسن، توفيق عبد الرحيم يوسف، **إدارة الأعمال التجارية الصغيرة**، ص18.

يترك لها إنتاج السلع التي ينطوي إنتاجها على مجازفة اكبر ويستغرق بيعها وقت أطول ولذلك يتعرض المغامرون في هذه الصناعات في بعض الأحيان إلى الخسارة.

نستنتج مما سبق مدى أهمية المشروعات الصغيرة لكافة الدول المتقدمة منها والنامية والتي تعتبر من أهم الدعائم الأساسية للنهوض في الاقتصاد الوطني هذا بالإضافة إلى الآثار الاجتماعية والتي تعتبر من ابرز المشاكل التي تواجه الدول والمتمثلة في البطالة، ودورها في التكامل مع المشروعات الكبيرة.

ولعل أهم المزايا لهذه المنشآت والتي تجعلها تلعب دورا مهما في الاقتصاد الوطني هي([18]):

1. تشكل المشروعات الصغيرة مصدر منافسة محتمل وفعلي للمنشآت الكبيرة وتحد من قدرتها على التحكم في الأسعار.
2. دورها في خلق فرص العمل والوظائف: حيث تعتبر هذه المنشآت المصدر الرئيس لتوفير الوظائف في الاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء.
3. تعتبر البذور الأساسية للمشروعات الكبيرة، وهناك أمثلة كثيرة على ذلك حيث ان كثير من الشركات العالمية الكبرى الحالية كانت نواتها مشروعات صغيرة ومن الأمثلة على ذلك: شركة بنيتون، بناسونيك ،شركة كوكا كولا...
4. تمتاز هذه المشروعات بأنها توفر بيئة عمل ملائمة، حيث يعمل صاحب المشروع والعاملين جنباً إلى جنب لمصلحتهم المشتركة.
5. هذا النوع من المشروعات يساعد في تطوير وتنمية المناطق الأقل حظاً في النمو والتنمية وتدني مستويات الدخل وارتفاع معدلات البطالة.
6. تعتبر هذه المشاريع من المجالات الخصبة لتطوير الإبداعات والابتكارات والأفكار الجدية بل أنها تعتبر حاضنة للمهارات والإبداعات الجديدة وفي اليابان يعزى 52 في المائة من الابتكارات إلى أصحاب هذه المشروعات.
7. ـ قدرتها على استخدام رأس المال بصورة منتجة، وذلك أن نسبة القيمة المضافة بها إلى الأصول الثابتة تعتبر أعلى من مثيلاتها في المشروعات الكبيرة.
8. ارتفاع مستوى مهارة العمالة المشتغلة فيها نظراً للتخصص الدقيق.

أما الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات الصغيرة فهي([19]):

([18]) بن علي ، بلعوز ،و محمد ،اليفي، **إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مقررات لجنة بازل 2** ، الملتقى الدولي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية في الجزائر 17 ،18 ،نيسان 2006 .ص 667 .

-أيضا: المحروق، ماهر حسن و مقابله، أيهاب، **المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مفهومها، خصائصها، أهميتها، مقوماتها ،معوقاتها** ،مؤتمر الاقتصاد السابع حول المشروعات الصغير :أداة فاعلة لمواجهه الفقر ، جامعه اليرموك ،كلية الاقتصاد،29 -31 تموز 2007 ، ص ص 278،277.

([19]) التميمي ،ارشد فؤاد مجيد ، **مدى مساهمة المشروعات الصغيرة في اتساع وعمق الاقتصاد الأردني** ، ص239

1. تشكل المشروعات الصغيرة مصدرا للأمن الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي في المجتمعات: حيث تعطي الفرصة لبعض الفئات في المجتمع كالمرأة والمهنيين والشباب لأن تصبح قوة فاعلة فيه عبر إقامة وتأسيس المشروعات الصغيرة، هذه الفئات لا تمتلك القدرات المالية أو الأكاديمية أو العلاقات العامة التي تمكنها من إقامة مشروعات كبيرة وذلك يعني بقاءها على هامش العملية الإنتاجية في المجتمع حيث تعمل على تسهيل دخول هذه الفئات إلى العملية الإنتاجية من خلال تبني نهج المشروعات الصغيرة مما يعمل على دمجهم في العملية الإنتاجية المبدعة وبالتالي يساهم بإزالة التوتر الذي يغلف عادة شكل العلاقة بين هذه الفئات وباقي شرائح المجتمع.

2. تساهم في تنمية وتطوير المهارات: إن المشروعات الصغيرة تعطي فرصة ذهبية لأصحاب المهارات والإبداعات من أفراد الشعب الذين يمتلكون قدرات مالية محدودة من أن يبدو أو بتحقيق أحلامهم في امتلاك مشروع خاص في كثير من الأحيان فإن المشروعات الكبيرة أو العابرة للقارات قد بدأت صغيرة ثم نمت بشكل متواصل ومنتظم ، الأمثلة على ذلك لا تنتهي وقد يكون أكثرها بروزاً شركة كوكا كولا التي أسسها أحد الصيادلة سنة 1886 ببضعة آلاف من الدولارات ووصلت إلى أن أصبح حجم أعمالها أكثر من عشرات الملايين من الدولارات.

3. مصدر للنمو الاقتصادي في المجتمع: إن إقامة مشروعات صغيرة ذات استثمار بسيط وتتطلب مهارات إدارية متواضعة، يستطيع أن يقدم عليها أي فرد وخصوصا الشباب والمرأة حيث أنها تعتبر آلية هامة جداً تمكن المرأة من أن تصبح أداة إنتاجية فاعلة في المجتمع بدلاً من أن تظل متفرجة على ما يحدث حولها.

4. تحسين الأداء المؤسسي للوحدات الاقتصادية مما يعمل على تطوير الإنتاج وتحسين نوعيته وبالتالي قدرته على المنافسة والتي هدفها البعيد هو زيادة الدخل مما ينعكس إيجابا على وضع العاملين فيها.

5. تجسد القيم الإنسانية المشتركة حيث أن مشاركة أفراد الأسرة في النشاطات التجارية المختلفة هو أمر دارج في المشاريع الصغيرة، كونها تقدم مزايا عديدة أكثر. لقد دلت الإحصاءات أن 90% من المشاريع التجارية في العالم هي صغيرة وحوالي 80% من هذه المشاريع هي عائلية بالأساس.

6. التوظيف الأمثل للموارد البشرية واستغلال الطاقات القادرة على العمل والإنتاج .

7. القدرة على امتصاص البطالة من المجتمع ولكافة الفئات بمن فيهم النساء والطلبة([20]) .

8. تساهم في توفير الاستقرار الاجتماعي والسياسي: المشروعات الصغيرة تعطي الفرصة لأفراد الفئات التي تعيش على هامش المجتمع لأن تصبح قوة فاعلة فيه عبر إقامة وتأسيس المشروعات

([20]) الحموري ،قاسم ، **دور مشاريع الأسر المنتجة الممول من وزارة التنمية الاجتماعية في الحد من الفقر والبطالة في محافظة اربد** ، مؤتمر الاقتصاد السابع حول المشروعات الصغير :أداة فاعلة لمواجهه الفقر ، جامعه اليرموك ،كلية الاقتصاد،29 -31 تموز 2007 ، ص 504 .

الصغيرة. هذه الفئات لا تمتلك القدرات المالية أو الأكاديمية أو العلاقات العامة التي تمكنها من إقامة مشروعات كبيرة وذلك يعني بقاءها على هامش العملية الإنتاجية في المجتمع. تسهيل دخول هذه الفئات إلى العملية الإنتاجية من خلال تبني نهج المشروعات الصغيرة يعمل على دمجهم في العملية الإنتاجية المبدعة، مما يؤدي إلى إزالة التوتر الذي يغلف عادة شكل العلاقة بين هذه الفئات وباقي شرائح المجتمع، إن ذلك كله يساهم في تحقيق الاستقرار السياسي في المجتمع وبالتالي يريح الحكومات من المشاكل التي قد توجهها من قبل الأفراد وتتفرغ للتنمية السياسية والاجتماعية وتحقيق الإصلاحات المختلفة.

9. دمج المدخرات البسيطة في العملية الإنتاجية: بسبب صغر حجم رأس المال المطلوب للاستثمار في المشروعات الصغيرة، فإن الأفراد الذين يمتلكون المهارات ويملكون مدخرات بسيطة يستطيعون تشغيل مدخراتهم البسيطة والمتواضعة من خلال تأسيس مشروعات صغيرة خاصة، هذه الميزة تعمل على جلب مدخرات الناس البسيطة إلى العملية الإنتاجية بدلاً من أن تظل جامدة وبدون استغلال .مما يؤدي الى تأكلها مع الزمن بسبب مجريات الدورات الاقتصادية المختلفة والتي أبرزها التضخم وانخفاض القوة الشرائية.

وخلاصة القول، تكمن أهمية قطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة في قدرته على المساهمة في تحقيق الأهداف التنموية والاقتصادية والاجتماعية التالية:

1. زيادة النمو الاقتصادي والمساهمة في تحقيق الازدهار وتنشيط العجلة الاقتصادي.
2. مصدر هام من مصادر القضاء على البطالة وتوفير فرص العمل للشباب خريجي الجامعات وللنساء مما يساهم في الحد من مشكلة الفقر بين هذه الفئات تحديدا.
3. مضاعفة القيمة المضافة للناتج المحلى للاقتصاد.
4. تعمل على تشجيع روح الابتكار والإبداع والاختراعات.
5. جذب الاستثمارات الأجنبية واستغلال الموارد المحلية المتاحة وتوسيع السوق.
6. تطوير وتنمية الطاقات البشرية والتقنية.
7. تعزيز القدرة التنافسية للبلاد.
8. قدرته على خلق التجمعات الإنتاجية التنافسية (كلاسترز) التي تعمل على تعميق التكوين الرأسمالي من خلال خطوط وشبكات الارتباط التبادلية التي تعمل على تعميق القيمة المضافة المتولدة عن هذه الصناعات.

المبحث الثالث

الاقتصاد الإسلامي والمشروعات الصغيرة

الإسلام هو دين العمل والإنتاج وقد حض الإسلام على العمل والبذل وشجع علية وقد وردت نصوص كثيرة تشجع وتحض المسلم على العمل والإنتاج وترك حياة الدعة والكسل حيث يقول الله تعالى: "إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات إنا لا نضيع أجر من أحسن عملا" (الكهف 30)، ويقول الله تعالى في الجزاء عليه في الآخرة:"جزاؤهم عند ربهم جنات عدن تجرى من تحتها الأنهار" البينة 8 (وقال تعالى: "من عمل صالحا من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فلنحيينه حياة طيبة ولنجزينهم أجرهم بأحسن ما كانوا يعملون" (النحل 97) وتشمل الأعمال الصالحة كل عمل طيب وكل سعى حلال يؤديه الإنسان ويشارك به في نهضة أمته وتقدمها وتوفير الحياة الكريمة الشريفة التي تملؤها السعادة والطمأنينة وبغض النظر عن نوع العمل ومكانته الاجتماعية فالأعمال الصالحة الحلال كلها محببة في الإسلام لها الأجر والثواب ... وفى السنة النبوية الكريمة نصوصا متعددة تمجد العمل الطيب وترفع درجته وتكرم صاحبه. يقول صلى الله عليه وسلم:)من أمسى كالا من عمل يده أمسى مغفورا له) وعن ابن عباس:"(أن الله يحب العبد المؤمن المحترف) وعن ابن عمر:" (ما أكل أحد طعاما قط خير من أن يأكل من عمل يده) عن المقداد:" (لأن يحتطب أحدكم خير من أن يسأل الناس أعطوه أو منعوه).

ونظر الرسول إلى من اخشوشنت يداه من العمل وقال":(هذه يد يحبها الله ورسوله) ويقول صلى الله عليه وسلم:" إن من الذنوب ذنوبا لا يكفرها إلا السعي على الرزق) رواه ابن ماجه. ويرفض الإسلام الجلوس والراحة والركون إلى الدعة والاعتماد على الآخرين لان في ذلك تعطيل لاقتصاد الأمة وتدمير لإمكانياتها حيث سأل الرسول عن أحد أصحابه وقد غاب عنه فقال له إخوته: هو يصوم النهار ويقوم الليل فقال الرسول: فمن يطعمه ويكسوه؟ قالوا:كلنا يا رسول الله ... قال (كلكم خير منه(وقد حض الإسلام على الإخلاص في العمل وبذلك أقصى السعه والطاقة فيه والإخلاص بالقيام بأعبائه وعدم التخاذل والتأخر عن الدوام أو التهرب من أداء ما يوكل للإنسان من واجبات في عملة حيث يقول تعالى:" وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون"، حيث وصى الإسلام كل صاحب عمل أن يتقي الله فيما في عملة حتى يكون كسبه حلالا طيبا ويصدق عليه قول الرسول صلى الله عليه وسلم:"(رحم الله امراء إكتسب طيبا) كما أوصى رب العمل بإعطاء الأجير والعامل حقه دون نقصان ودون إجحاف، حيث يقول الرسول الكريم ":أعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه ".

وبناء على ذلك فقد شجع الإسلام على الحرف والمهن اليدوية الصغيرة([21]) فقد كان للمشروعات الصغيرة نصيب في الفكر الإسلامي حيث أشارت السنة النبوية إلى المشروعات الصغيرة التي تناسب طبيعة كل فرد وتتناسب مع قدراته، وحسب ما توفر له من إمكانيات وموارد، فعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّ رَجُلاً، مِنَ الأَنْصَارِ أَتَى النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم يَسْأَلُهُ فَقَالَ " أَمَا فِي بَيْتِكَ شَىْءٌ " . قَالَ بَلَى حِلْسٌ

([21]) احمد بن عبد الله الجبير ، **تمويل المشاريع الصغيرة للفقراء** ، مجلة المصرفية الإسلامية العدد 16 تاريخ 1/آب 2010 ،

نَلْبَسُ بَعْضَهُ وَنَبْسُطُ بَعْضَهُ وَقَعْبٌ نَشْرَبُ فِيهِ مِنَ الْمَاءِ . قَالَ " ائْتِنِي بِهِمَا " . فَأَتَاهُ بِهِمَا فَأَخَذَهُمَا رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم بِيَدِهِ وَقَالَ " مَنْ يَشْتَرِي هَذَيْنِ " . قَالَ رجل أَنَا آخذُهُما بدرهمٍ . قَالَ " مَنْ يَزِيدُ عَلَى دِرْهَمٍ " . مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلاَثًا قَالَ رَجُلٌ أَنَا آخُذُهُمَا بِدِرْهَمَيْنِ . فَأَعْطَاهُمَا إِيَّاهُ وَأَخَذَ الدِّرْهَمَيْنِ وَأَعْطَاهُمَا الأَنْصَارِيَّ وَقَالَ " اشْتَرِ بِأَحَدِهِمَا طَعَامًا فَانْبِذْهُ إِلَى أَهْلِكَ وَاشْتَرِ بِالآخَرِ قَدُومًا فَأْتِنِي بِهِ " . فَأَتَاهُ بِهِ فَشَدَّ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم عُودًا بِيَدِهِ ثُمَّ قَالَ لَهُ " اذْهَبْ فَاحْتَطِبْ وَبِعْ وَلاَ أَرَيَنَّكَ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا " . فَذَهَبَ الرَّجُلُ يَحْتَطِبُ وَيَبِيعُ فَجَاءَ وَقَدْ أَصَابَ عَشَرَةَ دَرَاهِمَ فَاشْتَرَى بِبَعْضِهَا ثَوْبًا وَبِبَعْضِهَا طَعَامًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم " هَذَا خَيْرٌ لَكَ مِنْ أَنْ تَجِيءَ الْمَسْأَلَةُ نُكْتَةً فِي وَجْهِكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّ الْمَسْأَلَةَ لاَ تَصْلُحُ إِلاَّ لِثَلاَثَةٍ لِذِي فَقْرٍ مُدْقِعٍ أَوْ لِذِي غُرْمٍ مُفْظِعٍ أَوْ لِذِي دَمٍ مُوجِعٍ ". هذا الحديث فيه إشارات نبوية إلى أهمية العمل في مشروع مناسب حيث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أشار إلى الأنصاري بمشروع صغير يتناسب مع ما هو متاح له من موارد وإمكانيات وقدرات .

تمويل المشروعات الصغيرة من وجهه نظر الاقتصاد الإسلامي:

تعد عقبة التمويل واحدة من المعوقات المهمة لقيام المشروعات الصغيرة، فأصحاب هذه المشروعات عادة ما يكونو من الطلاب والنساء والحرفيين والمهنيين الذين لا تتوافر لديهم مدخرات تمكنهم من إقامة مشروعاتهم، كما لا يوجد لديهم من الضمانات التي يمكن تقديمها للبنوك للحصول بموجبها على قروض، ومن جانب آخر فإن مصادر التمويل التقليدية الأخرى والتي تقدم التمويل في صورة قروض بفائدة ترهق هذه المشروعات، إذ تعد فوائد هذه القروض بمثابة تكلفة ثابتة ترهق كاهل هذه المشروعات وتجعلها تفقد ميزة تنافسية مع المشروعات الأخرى من حيث سعر منتجاتها، إضافة إلى أنها شبهه ربوية يتخوف منها كثير من الزبائن والعملاء الراغبين في إقامة المشروعات الصغيرة، لذا فان التمويل الإسلامي يوفر بديلا مريحا للضمير وخاصة لمثل هذه الفئات التي تتخذ من المشروعات الصغيرة والمتوسطة مصدر رزق لها.

أساليب التمويل المشروعات الصغيرة([22]) :

المبدأ الذي يقوم علية التمويل في النظام المصرفي الإسلامي هو إحلال مبدأ المشاركة في الربح والخسارة بين البنك والعميل محل نظام الفائدة وهذا هو الأساس في كل عملية تمويل وتقرر الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية ان صيغه التمويل بالمشاركة من أكثر الصيغ ضمانا لتحقيق النجاح للمشروعات الصغيرة " ولكن مع ذلك فان هناك صيغ إسلامية عدة يمكن من خلالها تمويل المشروعات الصغيرة، ومنها الصور التالية:

([22]) احمد بن عبد الله الجبير ، تمويل المشاريع الصغيرة للفقراء ، المصدر السابق.

1. **عقد الاستصناع:** وهو من الصيغ الهامة من صيغ التمويل الإسلامي وهو عقد يتم بمقتضاه صنع السلعة وفقا لطلب العميل بمواد من عند الصانع بأوصاف معينة وبثمن محدد يدفع حالا أو مؤجلا أو على أقساط. وتعد صيغة الاستصناع من الصيغ التمويلية التنموية حيث تساهم في إنشاء وحدات جديدة لم تكن موجودة مثل تصنيع خطوط إنتاج جديدة أو إنشاء مباني سكنية إلى غير ذلك ، وتناسب صيغة التمويل عن طريق البيع بالاستصناع المنشآت الصغيرة القائمة والتي تريد التوسع في حجم أعمالها عن طريق زيادة خطوط الإنتاج الحالية أو إنشاء وحدات عقارية لوحدات التجميع إلى غير ذلك من أساليب التوسع في المنشآت الصغيرة.([23])

2. **عقد السلم:** عقد بيع يتم بموجبه تسليم ثمن حاضر مقابل بضاعة آجلة موصوفة بدقة ومعلومة المقدار كيلا أو وزنا أو عدا، وفائدته توفير قدر من التمويل للبائع أو المنتج حتى يقوم بتسليم البضاعة بعد فترة من الزمن يتفق عليها.

3. **عقد المرابحة:** عقد بيع بين طرفين يتضمن قيام أحدهما ببيع سلعة " أو سلع " للطرف الثاني مقابل هامش ربح يضاف إلى الثمن الذي اشتراها به التاجر من السوق، وبعد أن يتسلم الطرف الثاني السلعة يمكن أن يسدد ما هو مستحق عليه فورا أو على فترة ملائمة من الزمن، كما يجري الاتفاق بينهما. وتتميز صيغة المرابحة لأجل للآمر بالشراء بإمكانية توفير ما يحتاجه العملاء من معدات أو مواد خام عن طريق قيام المصرف بتلبية احتياجات العميل بشراء ما يحتاجه وتملكه ثم بيعه له مرابحة، وحتى تحقق المرابحة الهدف المطلوب منها وهو المساهمة في تنمية المنشآت الصغيرة يجب أن تهتم بتمويل شراء الوحدات الإنتاجية (خطوط الإنتاج) أو شراء المواد الخام ومستلزمات التشغيل التي تستخدم في صناعة المنتجات النهائية.([24])

5. **عقد الإجارة:** عقد من عقود البيع، إلا أنه بيع منفعة أو خدمة وليس سلعة مثل العقود الأخرى، وعقد الإجارة يتضمن تحديد مواصفات العين المؤجرة، وتمكين المستأجر منها وتعهد مالكها بصيانتها، ولا يشترط على المستأجر ضمان العين المؤجرة إلا في حالي التعدي والتقصير، وذلك خلال مدة وأجرة يتفق عليها طرفا العقد.

6. **صيغة التمويل بالإجارة مع الوعد بالتملك:** يعرف التأجير بأنه بيع منفعة لمدة معلومة بعوض معلوم. وقد أصدرت هيئة كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية في أبريل عام 2000 فتوى بعدم جواز صيغة التأجير المنتهى بالتملك حيث تعد بيعتين في بيعة واحدة ثم صدرت فتوى مجمع الفقه الإسلامي في سبتمبر من نفس العام بجواز التأجير ولكن بصيغة التأجير مع الوعد بالتمليك. وتناسب صيغة التمويل عن طريق التأجير مع الوعد بالتملك المنشآت الإنتاجية الصغيرة والتي تحتاج إلى خطوط إنتاج

---

[23] . محمد البلتاجي، مصدر سابق.

[24] . للمزيد من التفصيل انظر: محمد البلتاجي، مصدر سابق.

مثل المطابع ومصانع التعبئة والتغليف، وكذلك المنشآت التي تحتاج إلي الأجهزة والمعدات مثل المعامل الطبية.

هناك بعض الصيغ الأخرى يمكن من خلالها تمويل المشروعات الصغيرة قائمة على الإحسان وهي خاصة بمن يعجزون عن التعامل مع مؤسسات التمويل الرسمية أو غير الرسمية، وهذه المصادر قائمة على الإحسان وأبوابه كثيرة منها القرض الحسن وهناك أساليب شعبية اجتماعية في بعض الدول الإسلامية قائمة التعاون بين أهل الحي الواحد او المنطقة الواحدة وهي شائعة في المناطق الشعبية في البلاد العربية كمصر والأردن وسوريا يستخدمها الناس لتمويل المشروعات متناهية الصغر وتسمى بنظام " الجمعية " وهي عبارة عن مجموعة من الأفراد يدفع كل فرد منهم مبلغا مساويا للآخرين كل شهر، على أن يأخذ كل فرد حصيلة ما يدفعه مجموع الأفراد، وتنتهي الدورة بحصول آخر فرد فيهم على حصته من دون أعباء تمويل أو فوائد أو ديون ([25]).

وبذلك يتميز التمويل الإسلامي عن التمويل بالفائدة كثيرا حيث انه لا يحمل المشروع أعباء إضافية كدفع الفوائد وخاصة المركبة منها ناهيك عن انه يظهر الدور الإنساني والاجتماعي الذي قامت من أجلة المصارف الإسلامية والتي في نهاية المطاف تهدف من خلال أعمالها المصرفية إلى كسب رضا الله وإبعاد المسلمين عن كل الشبهات المالية الربوية وحمايتهم من تغول المصارف الربوية عليهم، إضافة إلى أنها وسيلة بيان للعالم كله على أهمية وقدرة التمويل الإسلامي على النهوض والصمود في ظل نظم العولمة الاقتصادية المتغولة، لذا يعول على التمويل الإسلامي أن يجعل المستقبل افضل لمثل هذا النوع من المشروعات بأذن الله وخاصة في كثير من بلدان العالم الإسلامي التي تعاني من الفاقة والجوع والبطالة.

قائمة المراجع

[25] . للمزيد انظر: عبد الحافظ الصاوي، أساليب التمويل الإسلامية للمشروعات الصغيرة، مجلة الوعي الإسلامي ، العدد 472

المصادر الأساسية:

- القران الكريم.
- الحديث الشريف.
- تقرير التنمية البشرية لعام 2006، 2005.
- التقرير السادس لمكتب العمل الدولي، الدورة 72، جنيف، 1986.

الكتب العربية:

1. حسن، توفيق عبد الرحيم يوسف، **إدارة الأعمال التجارية الصغيرة**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2002.
2. عبيد ،عاطف ،الشريف ،علي ، **نظريات في التنظيم والإدارة** ، الدار الجامعية ،بيروت ، 1988 .
3. العطية، ماجدة، **إدارة المشروعات الصغيرة**، دار المسيرة، عمان، 2004.
4. عفانة، جهاد، أبو عبد، قاسم، **إدارة المشاريع الصغيرة**، دار اليازوري عمان، 2004.
5. النجار، فايز جمعه صالح، العلي، عبد الستار محمد، **الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة**، ط1، عمان، 2006.

الأبحاث:

1. احمد بن عبد الله الجبير، **تمويل المشاريع الصغيرة للفقراء**، مجلة المصرفية الإسلامية العدد 16 تاريخ 1/آب 2010 ،
2. ارشد فؤاد مجيد التميمي،**مدى مساهمة المشروعات الصغيرة في اتساع وعمق الاقتصاد الأردني** ،مجلد مؤتمر الاقتصاد السابع ،جامعة اليرموك ،2007 .
3. بن علي، بلعوز، و محمد، اليفي، **إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مقررات لجنة بازل 2**، الملتقى الدولي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية في الجزائر 17 ،18 ،نيسان 2006 .
4. التميمي، ارشد فؤاد مجيد ،**مدى مساهمة المشروعات الصغيرة في اتساع وعمق الاقتصاد الأردني** ،مجلد مؤتمر الاقتصاد السابع ،جامعة اليرموك ،2007 .
5. حداد، مناور، الخطيب، حازم، **دور المشروعات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأردن**، مجلة اربد للبحوث والدراسات،المجلد 9 ،العدد الأول، 2005 .
6. الحموري ،قاسم ، **دور مشاريع الأسر المنتجة الممول من وزارة التنمية الاجتماعية في الحد من الفقر والبطالة في محافظة اربد** ، مؤتمر الاقتصاد السابع حول المشروعات الصغير :أداة فاعلة لمواجهه الفقر ، جامعه اليرموك ،كلية الاقتصاد،29 -31 تموز 2007 .
7. السالم، مؤيد سعيد، **التكامل بين التخطيط الاستراتيجي والممارسات الخاصة، مؤتمر إدارة الموارد البشرية وتحديات القرن الجديد**، جامعة اليرموك، اربد، الأردن، 18 -20 –تموز 2000.
8. شبلاق، عماد، **المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مدينة الرياض بين الضمور والاستمرار**، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة واقع ومشكلات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها، الرياض 28 – 29 ديسمبر 2002.
9. عبد الحافظ الصاوي، أساليب التمويل الإسلامية للمشروعات الصغيرة، مجلة الوعي الإسلامي ، العدد 472

10. عبد الباقي، صابر احمد، **المشروعات الصغيرة وأثرها في القضاء على البطالة**، بحث منشور في جامعة المنيا، مصر.

11. محمد عبد الحميد، **المنشات الصغيرة والمتوسطة في مواجهه التحديات التمويلية**، ندوة الرياض، 2002.

12. المحروق، ماهر حسن و مقابله، أيهاب، **المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مفهومها، خصائصها، أهميتها، مقوماتها ،معوقاتها** ،مؤتمر الاقتصاد السابع حول المشروعات الصغير :أداة فاعلة لمواجهه الفقر ، جامعه اليرموك ،كلية الاقتصاد،29 -31 تموز 2007 .

الرسائل الجامعية:

1. النسور، إياد عبد الفتاح علي، **دور المؤسسات التمويلية الحكومية في تنمية المشروعات الصغيرة في الأردن**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاقتصاد الجامعة الأردنية، عمان، 1999.

المواقع الالكترونية:

1. المحروق، ماهر حسن و مقابله، أيهاب، **المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتها، على الموقع الالكتروني**: WWW.aabfs.org ،أيار ،2006.

2. إحصائيات إدارة المشروعات الصغيرة الأميركية (USSBA)، مجلة American Economic Reviewعلى الموقع الالكتروني: www.aeaweb.org/aer.

3. الموقع الالكتروني لكلية الاقتصاد –جامعة حلب.

الكتب الاجنبية:

Brain Wilson ,**The Small Business Hand Book** ,Basill black well inc ,New York .USA. 1986.